

"اقتصاديون ضد الانقلاب": حكومة الانقلاب كذبت علي الشعب في "الحد الأدنى" وتسرق جهود "قنديل"



الخميس 26 سبتمبر 2013 12:09 م

نافذة مصر :

أكد ائتلاف " اقتصاديون ضد الانقلاب" ان حكومة الانقلاب ثبت انها غير صادقة في تطبيق الحد الأدنى للأجور في يناير المقبل ، وانها سترحلها الي شهر يوليو 2014 بعد سرقة حكومة د. هشام قنديل ، مشددا علي أن النزيف الاقتصادي المتواصل لن يسمح لها بالبقاء هي وسلطة الانقلاب العسكري الغاشم

وقال الائتلاف علي صحفته تعليقا "علي مانشيت جريدة الجمهورية: الحد الأدنى: التطبيق في يوليو " : صدقت توقعاتنا التي قلناها سابقا أن الحكومة غير صادقة لأنها اتخذت قرار للتهديئة السياسية وعندما علمت بتكلفتها المالية تراجع وتراجعت وقالت التطبيق في يوليو".

واضافت : وفقا للخبر سيتم تعديل هيكل الأجور بضم كافة العلاوات لجعل الراتب الأساسي 85% من الأجر في حين يبقى الأجر المتغير 15%... وهذا هو مشروع حكومة دكتور قنديل وكان سيتم العمل به مع إقرار موازنة 2014/2015 وقد بدأت بالفعل وزارة المالية في حكومة قنديل بتجهيز هذا المشروع وبالفعل أتقفت وزارة المالية مع الأطباء على إقرار كادهم بهذا الفكر كنموذج لتطبيقه بعد ذلك يعني باختصار كاذبون وسارقون لمجهود غيرهم، وينسيوه لأنفسهم".

وتابع الائتلاف : ضم الأجور المتغيرة لأساسي الأجر أيسر أوفر ماليا للحكومة لأنه كما نعلم كل جنيهه زيادة في الأساسي تعمل 3.5 جنيهه في المتغير .. ولكن ليس في مصلحة الموظف".

واضاف : "مع الوصول إلى شهر يوليو 2014 سيكون معظم المرتبات الإجمالية في حدود 1200 يعني الحكومة هتقول طبقت الحد الأدنى وهو كنطبق لوحده ، باختصار الناس دي مكمله في عملية استحمار شعب .بس والله ستسقطون قبل يوليو 2014 إن شاء الله".

وفي سياق اخر قال الائتلاف علي صحفته الرسمية : "وفقا للحساب الختامي الشهري لوزارة المالية: عجز الموازنة خلال شهري يوليو-أغسطس بلغ أكثر من 40 مليار جنيهه في شهرين وذلك على الرغم مما يلي: وصول 12 مليار دولار من دول الخليج دعما للاقتصاد المصري منهم نحو 5 مليار دولار منح في صورة منتجات نفطية وبتروولية وشحنات غاز مجاني من قطر و توقف حركة الاستثمارات الحكومية ومشتريات الحكومة و عدم إقرار سوى 10% علاوة دورية للموظفين و إيقاف كافة الزيادات والكوادر وخاصة كوادر الأطباء والمرحلة الثانية من كادر أعضاء هيئة التدريس والمعلمين ..المسألة مش محتاجه تعليق".